

## نحو استراتيجية قومية للتنمية الحضرية في مصر (\*)



د. حمدي هاشم - خبير جغرافيا بيئية

[drhashem@yahoo.com](mailto:drhashem@yahoo.com)

من قراءة برنامج الرئيس مبارك للعبور للمستقبل، ترى بوضوح شديد التركيز على "البعد الاقتصادي - الاجتماعي لعدالة التوزيع بين الأفراد والأقاليم" الذي لا يزال تراه كخط درامي متصل في نسيج برامج الستة المحددة. ذلك البعد الاستراتيجي القومي، الذي فيه يكمن الداء ومنه يأتي الدواء لكافة المعضلات والمشكلات، ولا سيما ظاهرة النمو العشوائي للعمران الحضري في مصر. وتحويل ذلك البعد الاستراتيجي الهام إلى واقع فعلى لا يأتي إلا من خلال الدعم المؤسسي والقانوني والإداري والتمويلي لتقسيم مصر إلى الأقاليم التنموية السبع المعتمدة، بالمفهوم الشامل للتخطيط على المستويين الإقليمي والقومي. وذلك تمهيداً لتفعيل مناخ الاستثمار الحر وتوفير فرص العمل ورفع مستوى معيشة الأفراد، من خلال برامج زمنية لتعظيم الإمكانيات المكانية - الاقتصادية داخل النطاق التخطيطي لكل إقليم، بمرجعية تؤدي إلى تعزيز فرص الفقراء وزيادة حصتهم في الاقتصاد والتنمية، وتحافظ على حقوق المواطنة في مصر، وتعتمد على تنمية القطاع الخاص الوطني. ويلزم ذلك الأخذ بنظام "محافظ الإقليم"، الذي يضم أكثر من محافظة حالية، المؤيد بصلاحيات متوافقة ومناسبة لكل مرحلة من مراحل التطوير، مع تهيئة بوابة حكومية - مدنية لمراقبة سياسات التنمية الحضرية المستدامة في مصر.

بداية تتمثل أزمة المدن في مصر أنها تضخمت على حساب أخصب الأراضي الزراعية وخلفت وراءها حزمة من المشاكل الحضرية - البيئية الحادة، وعلى رأسها أزمة الإسكان وليدة مرحلة الانفتاح الاقتصادي غير المخطط (من ١٩٧٣-١٩٨٢)، عفواً الانفتاح الاقتصادي العشوائي، المرتبط بمقدمات التغير الإيديولوجي لمصر باتجاه النظام الرأسمالي (السوق الحر). وكانت هذه المرحلة السياسية بالغة الأثر على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والبيئية والصحية، حيث تواجه الحكومة معضلة تعثر جهود التنمية وغياب التخطيط الإقليمي بالإضافة إلى تزايد الضغط السكاني على المدن. ومن تحليل الحالة الراهنة للعمران الحضري في مصر، باعتبار نسبة ٤٠% كحد فاصل للحضرية بين محافظات مصر الأكثر والأقل حضرية، اعتماداً على بيانات سنة ٢٠٠٤ وتقرير التنمية البشرية في مصر لسنة ٢٠٠٣، المنشورة بالموقع الرسمي على الإنترنت لكل من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء وبرنامج

(\*) نشرت بجريدة الأهرام بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٧، ص ١١.

الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي، على التوالي، نرى تضخماً شديداً بالمحافظات الأكثر حضرية بما استقطبته من سكان الحضر ومساحة الأراضي الجديدة (المستصلحة) ومن المصانع كبيرة الحجم والمتوسطة والصغيرة ومن خدمات التغذية بمياه الشرب النقية ومحطات الصرف الصحي والإمداد بطاقة الكهرباء للصناعة والإنارة وإجمالي الخطوط التليفونية واستقطاب النصيب الأكبر من مشروعات الإسكان الحكومي (منخفض التكاليف/الاقتصادي/المتوسط/فوق المتوسط والفاخر)، وكذلك فقد حصلت المحافظات الأكثر حضرية على نصيب مرتفع للفرد من الناتج الإجمالي القومي (في المتوسط) يزيد بنسبة ١٧٥ % عن مثيله بالمحافظات الأقل حضرية، وبالتالي فقد حصلت قيماً مرتفعة للتنمية البشرية في محافظاتها.

ونجد على النقيض أن المحافظات الأقل حضرية قد ظهرت فقيرة مسربة بالهموم والأمراض والمشكلات الحضرية، رغم ضخامة رصيدها القديم من الأراضي الزراعية، فهي إذن صاحبة الوقف الزراعي للغير والمسئولة عن ٥٧,٥ % من سكان مصر الذين يسكنون الريف، علاوة على سكانها من الحضر. ورغم ذلك فلم تحصل على الخدمات والتمويل التنموي تبعاً لوضعها السكاني ومسئولياتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث لم تحظ بنصيب يكافئ ذلك الحمل الثقيل، فحصلت على نصيب منخفض من الصناعة ومن خدمات التغذية بمياه الشرب النقية ومحطات الصرف الصحي والإمداد بطاقة الكهرباء للصناعة وإجمالي الخطوط التليفونية وحرمت من المشروعات الكافية للإسكان الحكومي، حيث تركتها الحكومة لشركات القطاع الخاص التي نفذت نسبة ٦٦,١ % من إجمالي الوحدات السكنية (المنفذة في سنة ٢٠٠٣) داخل محافظاتهما، في مقابل ٣٣,٩ % نفذتها بالمحافظات الأكثر حضرية. هذا وقد تساوت المحافظات الأقل حضرية مع المحافظات الأكثر حضرية في إجمالي أطوال الطرق وطاقة الكهرباء للإنارة. أضف إلى ذلك أن الفرد من سكان تلك المحافظات الأقل حضرية يكاد يحصل (في المتوسط) على نصف ما يحصل عليه قرينه من الناتج الإجمالي القومي بالمحافظات الأكثر حضرية، مع اعتبار أن السكان بالمحافظات الأقل حضرية يشكلون ٦٤ % من سكان مصر، مما يؤكد سوء العدالة في توزيع الثروة بين الأقاليم وسكانها، زد على ذلك تفتش كل ملامح الحرمان البشري بينهم، فالغالبية منهم يعيشون بلا مياه نقية للشرب وبدون مشروعات للصرف الصحي، ويعانون من ارتفاع نسب الأمية، إلى جانب تركيز الفقر بما في ذلك الفقر المدقع بين سكان تلك المحافظات الأقل حضرية، وبالتالي فقد حصلت محافظاتهما على قيم منخفضة من التنمية البشرية.

يتضح مما سبق غياب العدالة في توزيع الثروة بين المحافظات الأكثر حضرية والأقل حضرية، نتيجة غياب السياسات الحكومية التي تتبنى تحقيق "التنمية الريفية الحضرية المتوازنة"، أي التنمية الجغرافية الشاملة من خلال الخطط والبرامج والسياسات العمرانية على المستويين الإقليمي والقومي. ومن هنا نستطيع إقرار أن السبيل للوصول إلى ذلك التكامل المطلوب، لا يكون إلا بإيجاد أولوية على المستوى القومي لتوفير مصادر تمويل استثمارات رفع الكفاية الإنتاجية في الريف، من خلال مشروعات تتناسب مع اقتصاديات

الأرض الزراعية، وذلك من أجل الارتفاع بدخل سكان الريف وتقوية القدرة الفعلية ليتمكنوا من تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. زد على هذا مطلب قومي يحتم ضرورة الارتقاء وكفاية المرافق والخدمات في الريف لتقليل الفوارق بين الريف والحضر، وبذلك يمكن التقليل أيضا من تيار الهجرة السلبية من الريف باتجاه الحضر، وما يتلزم معها من معضلات ومشاكل بيئية تعود على الريف والحضر بخسائر اقتصادية فادحة. ويمكن القول أن الخروج من تلك الأزمة الاقتصادية - البيئية نتيجة عدم التوازن بين ذلك النمو السكاني الكبير وتلك المحاولة المصيرية في الحفاظ على هذا الرصيد الصغير من الأرض الزراعية، مع وجود قصور شديد في مراكز الجذب الحضري القادرة على إعادة توزيع السكان بصورة تخدم الأمن القومي المصري، في ظل ذلك الخلل الاقتصادي الشديد نتيجة العجز في الموازنة العامة للدولة وانخفاض معدل زيادة رأس المال المحلى بما في ذلك ضعف الاستثمارات الإنتاجية وسوء توزيع الدخل القومي الذي يركز الثروة بين الأغنياء ويزيد حجم الفقراء، لا يأتي إلا بإعادة النظر في استراتيجية قومية لسياسة التنمية الشاملة في مصر.

تجدر الإشارة هنا إلى دراسة السياسة القومية للتنمية الحضرية في مصر NUPS، التي أعدت بمرجعية علمية متعمقة وخبرة استشارية محلية وعالمية، خلال المدة من ١٩٨٠-١٩٨٢، لصالح اللجنة الاستشارية للتعمير بوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، وذلك بتمويل مشترك (مصري/أمريكي) مع وكالة التنمية الدولية الأمريكية، حيث تعد تلك الدراسة بمثابة الركن الاستشاري - الفني والتشريعي ضمن مشروع قومي كبير للإسكان ورفع مستوى السكان ذوى الدخل المنخفضة في مصر، تبعاً للاتفاقية الموقعة بين الحكومتين المصرية والأمريكية الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٩، ذلك المشروع الممول بمنحة أمريكية مقدارها ٨٠ مليون دولار (بالجنهات المصرية بأسعار سنة ١٩٧٨) ومبلغ مماثل من الحكومة المصرية، إلا أن دور هذه الدراسة ينحصر في وضع أسس السياسة القومية لتوجيه وإدارة النمو الحضري في مصر حتى سنة ٢٠٠٠. وقد تم البحث عن تقارير تلك الدراسة الهامة، فوجد أنها لم تصل إلى مراكز الأبحاث المتخصصة أو الأخرى ذات الصلة بموضوع التنمية الحضرية سواء في الجامعات أو المعاهد البحثية أو الوزارات والهيئات المختلفة، وبذلك فقدت الدراسة الحد الأدنى من الانتشار العلمي المطلوب لتعظيم الاستفادة منها. ويدخل المردود السلبي لذلك ضمن ما يعرف بالفقد الاقتصادي، وهذا فقد اقتصادي من نوع خاص يتعلق بمردود إيجابي لدراسة علمية تطبيقية تمس الأمن القومي المصري، والفقد الاقتصادي بالمفهوم الضيق يتمثل في التكلفة الفعلية للدراسة بما في ذلك استهلاك القرض الأجنبي، وأما المفهوم الواسع فيتمثل في قيمة تلك المنافع التي كان من المتوقع أن تعود على الدولة وسكان مصر في حالة الأخذ بالتوصيات والإجراءات الفنية والقانونية والإدارية للدراسة. فهل من إعادة للنظر في أسانيد تلك الدراسة لتكون نواة نحو استراتيجية قومية للتنمية الحضرية في مصر.